تغير المناخ وأثره في النزوح: المجتمع العراقي انموذجاً

م. نغم سعدون رحيمة
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

ملخص :
أمور كنا نسمع أو نقرأ عنها حول تغير المناخ في العالم ، لكن بتنا نشاهدها بقوة ، نزوح الناس من منازلهم ،أراضيهم واستقرارهم، الى مناطق أخرى ينبغي عليهم فيها ان يبحثوا عن استقرار جديد ومصادر جديدة لكسب الرزق والحياة بكرامة، هؤلاء الناس يحتاجون الى الحماية كونهم اضطروا للنزوح بسبب ضغوط تغير المناخ.
ان تغير المناخ الذي لحق بالعراق هو ظاهرة عالمية، تأثر بها جميع انحاء العالم، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية كانت أشد وطأة على المجتمعات التي تعاني من الفقر و الهشاشة، شردت الناس وأجبرتهم على النزوح بعده طرق لما احدثته درجات الحرارة العالية وقلة تساقط الامطار والجفاف، من إبادة للحياة الزراعية والبيئة المائية، التي منعت الناس من كسب رزقهم وانتزعت استقرارهم بحثاً عن مصادر عيش جديدة، أكثر من تأثر بها هم الفلاحون والناس الفقراء في القرى وأطراف المدن.

المقدمة:

توصف بلاد وادي الرافدين (العراق) في كتب التاريخ بأنها مهد الحضارات، فيها يجري نهران عظيمان هما دجلة والفرات، اللذان كانا لهم مكانة هامة في نشأة الزراعة وأرضه الخصبة لقيام أولى المدن أو الدويلات في العالم القديم على ارضه، وتنشط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
الا ان الوضع أختلف الآن حيث تعصف الرياح الحارة والعواصف الرملية و الترابية التي ملأت الهواء بالغبار، و انخفاض بعض مناسيب مياه الأنهار وجفاف أنهار أخرى ، بسبب حصص المياه وتقاسمها دولياً ، وقلة تساقط الأمطار؛ ترك الأراضي و مساحات شاسعة قاحلة مهجورة ، جعل العراق من أوائل البلدان المتأثرة بتغير المناخ ، وفق هذا التغير صنف باعتباره خامس دولة معرضة للخطر أزمة المناخ العالمية. يحمل تغير المناخ مخاطر تزايد حدة الظواهر الجوية من تساقط غزير للأمطار بشكل غير اعتيادي، جفاف طويل يهيئ للتصحر، مما يضطر البعض للنزوح الى مناطق ، أو مدن أخرى في سياق تغير المناخ، لتجنب الضعف و الحرمان وهم بهذا يحتاجون الى الحماية من الآثار القاسية للمناخ والنزوح ، فهناك تداخل بينهما، مما يتطلب التصدي له ومعالجته. وإن التحديات التي تواجه العراق تُجسِّد التحديات التي تواجهها كثيرٌ من البلدان الأخرى المعرضة للتدهور البيئي بفعل تغير المناخ ، التي تستلزم معالجة الآثار الناجمة عن هذا التغير.
ينقسم البحث الحالي الى:
المبحث الأول: عناصر البحث ،المبحث الثاني: تغير المناخ و الواقع العراقي:، المبحث الثالث: تغير المناخ و أثره في النزوح ، واختتم البحث بالمبحث الرابع الذي تضمن: معالجات للحد من آثار تغير المناخ في النزوح و التوصيات والمقترحات

الكلمات المفتاحية: تغير المناخ، النزوح، المجتمع العراقي، ندرة المياه ،الفقر، النزاعات

المبحث الأول: عناصر البحث

1.مشكلة البحث:

ينطلق البحث الحالي من طرح التساؤلين الآتين:

(ما أثر تغير المناخ في النزوح ؟)

(ما أثر تغير المناخ على المجتمع العراقي؟)

2.أهمية البحث:

أ- تأتي أهمية البحث الحالي بشأن تغير المناخ والنزوح لما فيه من تهديد يعكر صفو الاستقرار الاجتماعي في العراق وآفاق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، ولا سيما آثاره في زيادة ندرة المياه ، و تهديد التماسك الاجتماعي.

ب- يثير البحث قضية مهمة، الا وهي الآثار المدمرة لتغير المناخ الى خسائر في الأراضي الزراعية الخصبة ، وفقدان سبل العيش، وتمزيق النسيج الاجتماعي العراقي لضياع الهوية المجتمعية و الثقافية.

ج- تتجلى أهمية البحث في بيان الاثار التي تنجم عن تغير المناخ حيث تزداد الخسائر والاضرار التي تتركز بين السكان الأكثر فقراً المعرضين لخطر هذا التأثير.

3.أهداف البحث:

لكل بحث أكاديمي أهداف يسعى لتحقيقها ، والبحث الحالي يهدف الى الآتي:

أ- التعريف بمفاهيم البحث.

ب- بيان الآثار المترتبة على تغير المناخ في النزوح

ج- توضيح آثار تغير المناخ على المجتمع العراقي.

د- وضع توصيات و مقترحات للحد من مخاطر النزوح بفعل تغير المناخ.

4.مفاهيم البحث:

لكل بحث مفاهيم هي بمثابة مفاتيح لفهم مكنونات البحث ، ومفاهيم هذا البحث كالآتي:

أ- تغير المناخ:

يشير تغير المناخ إلى التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس. يمكن أن تكون هذه التحولات طبيعية ، بسبب التغيرات في نشاط الشمس أو الانفجارات البركانية الكبيرة. ولكن منذ القرن التاسع عشر ، كانت الأنشطة البشرية هي المحرك الرئيسي لتغير المناخ ، ويرجع ذلك أساسًا إلى حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز.

ينتج عن حرق الوقود الأحفوري انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تعمل مثل غطاء ملفوف حول الأرض ، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة.

تشمل غازات الدفيئة الرئيسية التي تسبب تغير المناخ ثاني أكسيد الكربون والميثان. تأتي هذه من استخدام البنزين لقيادة السيارة أو الفحم لتدفئة مبنى ، على سبيل المثال. يمكن أن يؤدي تطهير الأراضي وقطع الغابات أيضًا إلى إطلاق ثاني أكسيد الكربون. تعتبر عمليات الزراعة والنفط والغاز من المصادر الرئيسية لانبعاثات غاز الميثان. تعد الطاقة والصناعة والنقل والمباني والزراعة واستخدام الأراضي من بين القطاعات الرئيسية المسببة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.[1]

هو تحول طويل الأجل في متوسط الأحوال الجوية للمنطقة ، مثل درجة الحرارة النموذجية ، وهطول الأمطار ، والرياح. يعني تغير المناخ أن مجموعة الظروف المتوقعة في العديد من المناطق ستتغير خلال العقود القادمة. هذا يعني أنه ستكون هناك أيضًا تغييرات في الظروف القاسية.[2]

ب-النزوح (*):

الأشخاص النازحون داخليًا (IDPs) هم الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار من ديارهم بسبب النزاع المسلح أو العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان ، لكنهم يظلون داخل بلدهم. خلال عام 2020 ، نزح حوالي 40.5 مليون شخص جديد داخليًا بسبب النزاعات والكوارث في جميع أنحاء العالم. ومن هؤلاء ، 30.7 مليون نزحوا بسبب العنف والصراع ، و 9.8 مليون بسبب الكوارث الطبيعية. في المجموع ، كان هناك أكثر من 55 مليون نازح داخليًا في جميع أنحاء العالم اعتبارًا من 31 ديسمبر 2020 ، وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق.[3]

هم "أشخاص أو مجموعات من الأشخاص كانوا كذلك مجبرين أو مجبرين على الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة خاصة نتيجة أو من أجل تجنب آثار النزاع المسلح ، حالات العنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان ، والذين لم يعبروا حدود دولة معترف بها دوليًا ".[4]

ج- الهشاشة :

هي الخصائص التي تحددها العوامل أو العمليات المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تزيد من تعرض الفرد أو المجتمع أو الأصول أو الأنظمة لتأثيرات المخاطر.

الهشاشة هي البعد البشري للكوارث وهي نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والسياسية والنفسية التي تشكل حياة الناس والبيئة التي يعيشون فيها.

يمكن أن تكون الهشاشة مفهومًا صعب الفهم لأنه يميل إلى أن يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين ولأنه غالبًا ما يتم وصفه باستخدام مجموعة متنوعة من المصطلحات بما في ذلك "الاستعداد" أو "الهشاشة" أو "الضعف" أو "النقص" أو "نقص القدرة".

تضمنت بعض تعريفات الهشاشة التعرض بالإضافة إلى القابلية للضرر. ومع ذلك ، من المفهوم الآن أن التعرض منفصل عن عنصر "القابلية للتأثر" للضعف لأنه من الممكن التعرض له ، بينما في نفس الوقت غير معرض للمخاطر الطبيعية ، على الرغم من بعض الاختلاف حول معنى الهشاشة ، يتفق معظم الخبراء على أن فهم الهشاشة يتطلب أكثر من تحليل الآثار المباشرة للخطر. تتعلق قابلية التأثر أيضًا بالظروف البيئية والاجتماعية الأوسع نطاقًا التي تحد من قدرة الأفراد والمجتمعات على التعامل مع تأثير المخاطر.

الهشاشة أمر معقد؛ لا يتعلق بالفقر فقط ، ولكن الأبحاث المكثفة على مدى الثلاثين عامًا الماضية كشفت أن الفقراء هم الذين يعانون من الكوارث بشكل عام. يعد الفقر محركًا ونتيجة لمخاطر الكوارث (خاصة في البلدان ذات الإدارة الضعيفة للمخاطر) لأن الضغوط الاقتصادية تجبر الناس على العيش في مواقع غير آمنة.

الفقر والعوامل الأخرى متعددة الأبعاد والدوافع التي تخلق الهشاشة تعني أن القابلية للتأثر بتأثيرات المخاطر ترتبط في كثير من الأحيان ، ولكن ليس دائمًا ، بمجموعات معينة ، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والمعاقين والمهاجرين والسكان النازحين.[1]

5.منهجية البحث:

لا شك ان مناهج البحث تساعد الباحث على كتابة البحث وفق أسلوب علمي ، يستند الى وضع الباحث تساؤلات بناءً على نوع المشكلة التي يتناولها في بحثه، بغية الإجابة عنها ، وذلك بعد أن يقوم بجمع المعلومات والتأكد من صحتها، من العديد من المصادر والمراجع التي لها صلة بموضوعه، حيث يعتمد على منهج علمي واحد على الأقل من مناهج البحث العلمي ، وركز هذا البحث على استخدام المنهج الوصفي.

المبحث الثاني : تغير المناخ والواقع العراقي:

يتطلب تناول المبحث الحالي عرضه بشكل مفصل في قسمين، كالآتي:

أولاً: تغير المناخ والواقع الاقتصادي:

ثانياً: القطاع النفطي وجهود إزالة الكربون:

أولاً: تغير المناخ والواقع الاقتصادي:

لطالما شهد الكوكب تقلبات كبيرة في متوسط درجات الحرارة، إلا أنه في الفترة الحالية، ترتفع درجة الحرارة بسرعة أكبر من أي وقت مضى؛ أدت الأنشطة التي هي من صنع الإنسان إلى زيادة تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، مسببة زيادة متوسط درجة حرارة كوكبنا بمعدل سريع جدًا بحيث يتعذر على الكائنات الحية التكيف معها، ويُعد حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز مصدرًا لمعظم الانبعاثات لجميع القطاعات الاقتصادية تقريبًا، فهو مصدر لأكثر من 70 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، حمل آثاره على تغير المناخ على العراق وسكانه مسبباً حركة نزوح من نوع آخر مهددة الحياة ومستقبل الأجيال القادمة . [2]

شارك العراق في الفترة من (6 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022) في مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين لتغير المناخ - COP27 - في شرم الشيخ ، مصر. [3] لطرح قضاياه لقد شهد في العام (2021)، ثاني موسم جفاف له خلال (40) عامًا بسبب انخفاض معدل هطول الأمطار، على مدى السنوات الأربعين الماضية ، انخفض تدفق المياه من نهري دجلة والفرات، اللذين يوفران ما يصل إلى (98٪) من المياه السطحية للعراق ، بنسبة (30-40٪). الأهوار التاريخية في الجنوب ، آخذة في الجفاف مع درجات الحرارة الآخذة في الارتفاع ، حيث سجلت البصرة أعلى مستوياتها بنحو (54) درجة مئوية.[4] نؤكد أن المستقبل مظلم فيما يتعلق بهذين النهرين على الرغم من أن البلاد قد وقعت بالفعل اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ في ديسمبر (2015) ، تعهدت بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة (15%) بين عامي (2020 و 2035) ، أي ما يعادل (90) مليون طن من ثاني أكسيد الكربون.[5]

اعتمدت أجندة التنمية المستدامة بدءاً من العام (2015) لغاية (2030) خطة تنموية متكاملة من (17)هدف للقضاء على الفقر ومعالجة تغير المناخ ومحاربة عدم المساواة بين الجنسين ومعالجة الكثير من المستويات التي التزمت بها الدول ولم تستطع إنجازها بحلول عام (2015) حسب ما كان مقرراً في أجندة الأهداف الإنمائية للألفية. أما مؤشرات الأمن الغذائي فيعتبر العراق لغاية إجراءه مسح تقييم الأمن الغذائي والهشاشة للأسرة في العراق (2016) من البلدان العربية التي يعود تاريخ بياناتها الى العام (2006) وقد أظهرت بيانات مسح تقييم الأمن الغذائي والهشاشة للأسرة في العراق الذي أجري مؤخراً

.أن نسبة تأمين الغذاء للأسر هي (44,0) أما مؤشر متوسط إنعدام الأمن الغذائي فكان(2,4%) ومؤشر خطر المجاعة كان نسبته (1,1%) علماً أن هذا المسح استثنى محافظات(الأنبار و نينوى) بسبب الأوضاع الأمنية . [6]

يواصل الاقتصاد العراقي انتعاشه مع توقع تسارع وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي إلى (8.7%) في عام (2022) نتيجة ارتفاع إنتاج النفط وتعافي القطاعات غير النفطية بعد انحسار جائحة كورونا، الا انه ما لم يبدأ العراق في تنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة وتنويع أنشطة البلاد الاقتصادية بشكل فعال، فإن اعتماده على النفط يجعله عرضة لخطر تقلبات أسعار السلع الأولية وانخفاض الطلب العالمي .

بعد نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة (2.8%) في عام (2021)، تسارعت وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي إلى (10.5%) في النصف الأول من عام (2022). وقد حققت الصادرات النفطية القياسية - بالتزامن مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط - عائدات نفطية غير مسبوقة للحكومة العراقية ودفعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أعلى مستوياتها في أكثر من عقدين ؛ ونظراً لعدم إقرار الموازنة العامة لعام (2022)، فقد تأثرت المشروعات الاستثمارية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ،أن استمرار أسعار النفط المرتفعة سيدعم الآفاق الاقتصادية للعراق في الفترة المقبلة، لكن من المتوقع أن يتراجع ذلك تدريجيا على المدى المتوسط، حيث سيشكل تزايد تباطؤ الطلب العالمي قيوداً على إنتاج النفط. علاوة على ذلك، فإن اعتماد العراق على النفط سيزيد من تأثره بالتحوّل العالمي نحو عالم خالٍ من الكربون، الأمر الذي من شأنه أن يقلل تدريجياً من الدور البارز الذي يلعبه إنتاج النفط في تزويد الاقتصاد العالمي بإمدادات الوقود. [7]

ثانياً: القطاع النفطي وجهود إزالة الكربون:

شهد قطاع النفط العراقي ازدهاراً طويل الأمد خلال العقد الماضي، إذ تمكن من مضاعفة انتاجه تقريباً على الرغم من الحرب ضد تنظيم داعش، والتقلبات الكبيرة في أسعار النفط؛ فاستحوذ العراق –نتيجة لذلك- على حوالي (20%) من الزيادة الصافية في العرض العالمي في تلك المدة، وهو الآن خامس أكبر منتج للنفط في العالم ، ومن المتوقع ان يزيد انتاج العراق الى ما يقرب من (1,2) مليون برميل يومياً على مدار العشر سنوات القادمة ، وحينما يصل العراق الى مستوى إنتاج (6) مليون برميل يومياً في عام (2030)، فإنه سيتفوق على كندا، ويصبح رابع أكبر منتج في العالم.[8]

تشير بيانات الحكومة العراقية الى زيادة انتاج النفط في السنوات الخمس المقبلة، والتي قد تصل الى (8) ملايين برميل في اليوم بحلول عام (2027) .[9]

قال المدير لتنفيذي لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول، إن سوق النفط العالمي قد يشهد عجزاً في النصف الثاني من عام (2023)، وهو ما سيدفع الأسعار نحو الارتفاع.[10]

يتسبب قطاع الطاقة بنحو ثلاثة أرباع مجمل انبعاثات الكربون في العراق، يتحمل توليد الطاقة والانبعاثات المتسربة عنه مسؤولية أكثر من (60%) من انبعاثات العراق، أكثر من (98%) من كهرباء العراق أنتجت من الوقود الأحفوري في عام 2019 (55%) من الغاز الطبيعي و (53%) من النفط ، في حين حل قطاع النقل وعمليات انتاج النفط والغاز في المرتبة الثانية بمساهمتهما بنسبة متساوية من الانبعاثات.[11]

أن الرؤية التي تصبو إلى نظام طاقة قائم على الموارد المتجددة قد تبدو بعيدة المنال في ضوء الوقائع الراهنة في العراق (مع هيمنة الوقود

الأحفوري والاحتياطيات الكبيرة)، من المهم اتخاذ الخطوات الأولى اليوم لتجنب الآثار التي تترتب على المدى الطويل عن الاعتماد الحصري على معيار تكنولوجي معين، وحرصا على الأخذ في الحسبان التحديات والفرص الخاصة التي يواجهها العراق، باعتباره من كبرى الدول المصدرة للنفط والغاز، في مسيرته الانتقالية في مجال الطاقة، أضيفت بعض العناصر إلى مجموعة المعايير الخاصة بالنموذج المرحلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، علاوة على ذلك، يتم تقييم الدور المهيمن للوقود الأحفوري في نظام الطاقة بتفاصيله، والتحديات المرتبطة بتطوير قطاع الطاقة المتجددة[12].

غير أن الوقود الأحفوري لايزال مصدر الطاقة السائد في معظم دول المنطقة، حتى أن الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري في بعض الدول ذات الكثافة السكانية العالية يشكل خطراً من حيث أمن الطاقة والانفاق في الموازنة العامة،ينطوي التحول نحو نظام للطاقة قائم على مصادر الطاقة المتجددة على:

- استخدام تكنولوجيا الطاقة المتجددة على نطاق واسع؛
- تطوير بنية تحتية تمكينية؛
- تنفيذ الأطر التنظيمية المناسبة؛
- إنشاء أسواق وصناعات جديدة.

لذلك، من الضروري فهم العلاقة التبادلية الاجتماعية-التقنية في نظام الطاقة والديناميكيات الرئيسية للابتكار في النظام بصورة واضحة، فإن الرؤية الواضحة لهدف عملية التحول واتجاهها تسهل تحقيق التغيير الجوهري المنشود؛ إن النموذج المرحلي للتحولات في مجال الطاقة هو نموذج وضعه فيشديك وآخرون(*) (2020).[13] يعتمد نظام الطاقة في العراق بشكل كبير على أشكال الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري، نظراً إلى غنى البلاد بموارد الوقود الأحفوري، العراق هو أحد الدول الثالثة، من أصل البلدان الثالثة عشر التي تشكل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي لم تصادق على اتفاق باريس للمناخ مع ذلك، وضع العراق مخططه الخاص بشأن المساهمات المحددة وطنيا (NDCs)،(الذي يهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون للفرد بنسبة (6%) بحلول عام (2030) مقارنة بمستويات العام (2010) وحيث أن العراق أدرك إمكانات الطاقات المتجددة، فهو يخطط لزيادة حصته من الطاقة المتجددة بنسبة (10%) بحلول العام (2030) شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين، مع ذلك، لا تزال اللوائح المتعلقة باستخدام الطاقة المتجددة عند حدها الأدنى، في حين يتوجب إعطاء الأولوية لإصلاحات في إطار عمل الطاقة المتجددة وتدابير كفاءة الطاقة من جهة، يجد العراق نفسه مضطرا، بفعل الارتفاع المستمر في الطلب على الطاقة، إلى توسيع بنيته التحتية المحلية للطاقة وتطويرها من أجل تلبية الطلب الحالي والمستقبلي؛ فانعدام الاستقرار السياسي الناجم جزئيا عن الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، تسبب بافتقار إمدادات طاقة إلى الأمان بشكل هائل وعقد عملية تحديث شبكة الكهرباء وتوسيعها؛ من جهة أخرى، يشهد العراق نظام طاقة عالمي

متغير من شأنه تعطيل الاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري وتغيير مسار الطاقة المستقبلي للبلاد.

لذلك فإن الجهود الطويلة المدى لإزالة الكربون، التي يبذلها المجتمع الدولي بموجب إطار اتفاق باريس للمناخ، قد تشجع العراق على تنفيذ خططه لتطوير نظام الطاقة.

مر قطاع الطاقة في العراق بمعاناة كبيرة خال السنوات الأخيرة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الحرب وأعمال التخريب ؛ المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (2020) ، فقد ازداد الطلب على الطاقة، ولم تتمكن قدرات توليد الطاقة من تلبية هذا الطلب، ما تسبب بنقص جسيم في الطاقة الكهربائية وقدرت التكلفة الاقتصادية لهذا النقص بأكثر من (22) مليار دولار في العام (2013) ، وهي تكلفة كبيرة نظرا إلى افتقار العراق إلى الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى كالتعليم والرعاية الصحية ؛بلغ إجمالي استهلاك العراق النهائي من الطاقة في عام (2018)(22.552) كيلو طن نفط. فيما يتعلق باستهلاك الطاقة حسب القطاع ، سيطر قطاع النقل على 50٪ ، يليه الأسر (24٪) والصناعة (19٪) وغيرها من القطاعات (7٪) . يتكون مزيج الطاقة في الغالب من الوقود الأحفوري. في عام 2018 ، استحوذ النفط على نسبة 78٪ من مزيج الطاقة ، وشكل الغاز الطبيعي 21٪ ، في حين احتلت الطاقات المتجددة حصة ضئيلة (0,3%) . فضلاً عن حرق الغاز مسؤول عن زيادة استهلاك الغاز الطبيعي.[14]

من المهم بالنسبة للاقتصادات القائمة على الوقود الاحفوري مثل العراق ان يتم فيها دعم عمليات التنمية وإجراءات تخفيف تغير المناخ، بالتوازي مع الحد من مخاطر عدم القدرة على الانتقال الى موارد بديلة، ومخاطر الأصول غير القابلة للاسترداد بما فيها موارد الطاقة.[15]

المبحث الثالث : التغير المناخي و أثره في النزوح:

تعتبر مسألة تغيّر المناخ الأزمة الأبرز في عصرنا، والنزوح الناجم عن الكوارث هو أحد أكثر تبعاته جسامةً، ترزح شرائح سكانية كاملةٌ أصلاً تحت وطأة آثار تغير المناخ، لكنه يطال بشكلٍ أكبر الأشخاص من الفئات الضعيفة الذين يعيشون في بعض أكثر الدول ضعفاً وتضرراً من النزاعات.16

إن العواقب الإنسانية لتغير المناخ تؤثر بالفعل على مليارات الأشخاص حول العالم، بحيث أصبحت الفيضانات والانهيارات الأرضية والعواصف والجفاف وموجات الحرّ وموجات البرد غير متوقعة، كما زادت وتيرتها وشدّتها، مما يؤثر بشكل كبير على حياة الناس وسبل عيشهم.[17]

إلا أنَّ المجتمعات المضيفة بدأت تواجه مشكلات جدية بسبب النزوح، إذ أدى إلى تدهور الخدمات العامة، وإيجاد منافسة غير مرغوب فيها على السكن في المدن المضيفة، وفقدان فرص العمل بسبب مزاحمة النازحين لأبناء تلك المناطق في الحصول على فرص العمل، وعليه فانَّ النزوح يؤثر في زيادة معدلات الفقر سواء للأسر النازحة، أو المضيفة، نتيجة الديناميات السلبية التي ينطوي عليها . تشير خطة التنمية الوطنية (2018 -2022) الى ارتفاع معدلات الفقر المتعدد الأبعاد لأكثر من (20%) ، وفقر النازحين نحو (42%) من اجمالي سكان العراق ، مما يتطلب تبني اهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية مناصرة

للفقراء مع اعطاء أولوية للفقراء النازحين، بسبب تعدد وتنوع واستمرار الصدمات الناجمة عن التطرف والإرهاب والعنف وفقدان الأمن ما ولد حلقات مترابطة من الوهن والهشاشة فتعاظمت مستويات الخطر وقوضت سبل العيش المستدام وبالتالي انعكست على جودة نوعية الحياة واستدامتها.[18]

يعمل تغير المناخ بشكل عام كمضاعف للتهديد ، مما يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية الحالية ، تقويض سبل العيش ، تضخيم مخاطر الصراع ، ويجعل من الصعب على الناس البقاء في مواقعهم ، ويمكن توضحيها ، في الآتي:

أولاً: ندرة المياه

تنفذ المياه في العراق بسرعة، في ظل عدم اتخاذ أي اجراء ، تتسع الفجوة بين امدادات المياه والطلب عليها، التي من المتوقع ان تصل الى نحو (10,0) مليار م3 بحلول عام (2035) ، ويشكل هذا الانخفاض الكبير في توفر المياه تهديداً للتنوع الاقتصادي للبلاد والنمو الأخضر طموحات خلق فرص العمل؛ **بالإضافة الى ندرة المياه يواجه العراق :**[19]

1. تحدي تدهور نوعية المياه المرتبط بالأنشطة البلدية و الصناعية و الزراعية من المخاوف الرئيسية في العراق؛
2. تراكم الاملاح في الأراضي الزراعية المروية بسبب آليات التصريف المحدودة و معدلات التبخر العالية ؛
3. تشكل ندرة المياه ونوعيتها المتردية مخاطر كبيرة على أنظمة الصناعات الغذائية في العراق في حال عدم القيام بأي تدخل سريع؛
4. انخفاض خصوبة التربة وارتفاع ملوحتها وآكلها وتمدد الكثبان الرملية نحو الأراضي الزراعية هي من المشكلات المنتشرة في القطاع الزراعي العراقي ، التي تجبر العديد من العراقيين على ترك أراضيهم؛
5. قطاع الزراعة مهم لاقتصاد العراق وأمنه الغذائي في عام (2020) بلغت حصة القطاع نحو (5,9%) من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يوظف القطاع الزراعي نحو (9%) من العمال؛ قد ينخفض توافر المياه في العراق بنسبة تصل الى (20%) بحلول عام (2050) بسبب تغير المناخ يتراوح الانخفاض المتوقع من (13%-28%)؛ عجز المياه الحالي أدى للتوسع المفرط باستخدام المياه الجوفية سيخلق قيوداً كبيرة للحفاظ على انتاج المحاصيل أو توسيع الإنتاج في المستقبل.

ثانياً: الفقر

مهما يكن من أمر، فإن الترابط بين تغير المناخ والهشاشة مسألة مُعقَّدة. فتغير المناخ نادراً ما يُسبِّب الهشاشة أو الصراع بشكل مباشر. بل إن العديدً من آثاره غير مباشرة، إذ تؤدي إلى تفاقم المخاطر القائمة أو تفتح سبلاً جديدة تفضي إلى الهشاشة.

1- يُجبر شح المياه الأسر أو مجتمعات بأسرها على الهجرة، والتخلي عن موارد رزقها، والانتقال إلى مناطق حضرية بحثاً عن فرص العمل والدخل. وتتأثَّر بشدة الأسر التي تعتمد على الزراعة، إذ يؤدي نقص المياه إلى ضعف المحاصيل، ونقص الأمن الغذائي، والتلوث، ومخاطر صحية أخرى. وتعاني بالفعل مناطق مثل جنوب أو غرب نينوي، اليوم، من أزمات إنسانية، ومن النزوح من جراء شح المياه الذي دفع آلاف الأسر إلى التخلي عن سبل كسب رزقها، والهجرة.

2- يؤدي تغير المناخ إلى ترسُّخ أوضاع الفقر، وهو الأمر الذي يسهم في الهشاشة. وفي السيناريو المحتمل لانخفاض نسبته 20% في إمدادات المياه، من المتوقع أن تزيد أسعار الإستهلاك أكثر من 13%، فتؤدي إلى زيادةٍ في معدل الفقر بما يتراوح بين 1.6 و4.4 نقطة ، وقد تبدو هذه الأرقام متواضعة على المستوى الوطني، لكن آثارها على المجتمعات المحلية ستكون كبيرة. وبقدر ما تؤدي الاستجابات الحكومية غير الكافية، نحو الصدمات البيئية، إلى تفاقم أوضاع الفقر، والحرمان الناجم عن تغير المناخ، يكون السخط الاجتماعي والحشد المجتمعي من التداعيات المحتملة.

3- قد يعجل تغير المناخ، بما له من آثار عميقة على أسواق العمل، حدوث تحوُّل في العقد الاجتماعي في العراق. مازال القطاع الزراعي ثاني أهم مَصدرٍ لفرص العمل والتوظيف للفقراء بعد قطاع الإنشاءات، وذلك على الرغم من تدنّي دخوله.[20]

سوف تعطل آثار ندرة المياه جزءاً من رأس المال المستثمر حالياً في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، يبلغ التغيير في رأس المال الخامل نحو (11,22%) في الأنشطة الزراعية، و(3,89%) في الأنشطة غير الزراعية بحيث ستؤدي هذه النتائج الى تفاقم معدل التشغيل غير الكافي في البنية التحتية؛

زيادة أسعار المنتجين والمستهلكين و ربما الواردات الغذائية؛ سيكون الفقراء الأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار لانهم ينفقون حصة أكبر من ميزانياتهم على الغذاء ولأنهم عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي؛ ستؤدي الى زيادة الفقر بنحو (1,6 -4,4) نقاط مئوية؛

4.سيحتاج العراق للاعتماد أكثر على الواردات الغذائية للحفاظ على أمنه الغذائي ؛ من المتوقع ان ينخفض انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية و منتجاتها و الأغذية المصنعة والأعلاف أكثر من انخفاض استهلاكها مما يتطلب اللجوء الى الاستيراد؛

زيادة الواردات ستؤدي الى تأثير سلبي على معدلات التبادل التجاري العراقي.؛ ستؤدي ندرة المياه وتأثيرات درجة الحرارة على المحاصيل الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي بدوره سيضيق من الحيز المالي لدعم الغذاء من خلال نظام التوزيع العام والذي سيؤثر سلباً على الفقر والأمن الغذائي لسكان العراق؛[21]

5- سيتحمَّل القطاع الزراعي وطأة آثار تغير المناخ، إذ أن شح الموارد المائية المتوقع سيُقلِّص الطلب على الأيدي العاملة غير الماهرة بنسبة 11.5% في الأمد المتوسط. وفي غياب التحوُّل في سوق العمل، الذي يُتيح فرصاً اقتصادية خارج القطاع العام، فإن هذه التطورات قد تجعل الكثير من الأسر بدون أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، أو فرص الترقِّي الاجتماعي إلى أعلى.

تتزامن هذه التطورات مع تحولات في قطاعات أخرى من سوق العمل ،على أن التحوُّل العالمي الأوسع بعيداً عن استخدام الوقود الأحفوري، سيؤدي إلى تراجع الطلب على صادرات النفط العراقي في نهاية المطاف. ولأن العائدات النفطية تُمثِّل أكثر من 90% من إيرادات العراق، وتُموِّل القطاع العام واسع النطاق في البلاد، فإن الضغوط العالمية للحد من الانبعاثات الكربونية ستُؤدي في النهاية إلى تقليص الموارد المتاحة للتوظيف في القطاع العام. وتلعب الوظائف الحكومية، دوراً رئيسياً على صعيد العقد الاجتماعي وسوق العمل في العراق ، وتتيح للعمال من ذوي المهارات العالية فرص التوظيف لهم كما توفّر لأسرهم الحماية الاجتماعية، ورغم أن تقليص حجم القطاع العام إلى مستويات مستدامة، يجب أن يمثل أولوية عاجلة للقيادة السياسية في العراق، إلا أن هذا الأمر سيُشكِّل تحدياً

للعلاقة بين المواطنين والدولة، ويجب أن تصاحبه إستراتيجية لتنويع الأنشطة الاقتصادية.[22]

الكثير من الاسر يعيشون في "بؤرٍ" مناخية، ويفتقرون عادةً للموارد التي تسمح لهم بالتكيّف مع بيئةٍ تزداد قسوةً. تطال الآثار المتلاحقة لتوالي الأزمات الناجمة عن تغير المناخ المجتمعات المعدمة أصلاً، ولا تفسح لها مجالاً للتعافي.[23] وعند تتبع النزوح الناجم عن تغيّر المناخ عبر المناطق الوسطى والجنوبية ،منذ 8/ 6/ 2021 . كان التدهور البيئي، بما في ذلك انخفاض تدفق المياه، وزيادة الملوحة في الأنهار والروافد المهمة، قد أدى إلى الضغط على القطاع الزراعي، ما جعل بالكثير من الأسَر المعتمدة على الزراعة غير قادرة على ضمان سُبل عيش كافية ومستدامة في المناطق الريفية.[24]

أدى التصحر في الجنوب إلى انهيار القطاع الزراعي الذي كان يوفر وظائف في السابق لشريحة كبيرة من السكان. وعندما لا يتمكن الناس من الاعتماد على الأرض في كسب عيشهم، فإنهم يهاجرون إلى المناطق الحضرية مثل البصرة أو النجف بحثاً عن وظائف، وعلى سبيل المثال، انخفض عدد سكان مدينة الفاو الساحلية من 400000 إلى 50000 شخص في أربعة عقود لأن الناس ينتقلون إلى المدن الكبرى، جيل الشباب يترك المناطق الريفية للعمل في وظائف عمل يدوية لا تتطلب مهارة في المناطق الحضرية أو في حقول النفط، لا توجد وظائف كافية لهم في هذه القطاعات. ومعدل البطالة مرتفع، وكذلك التوترات، وهو ما لا يبشر بالخير بالنسبة إلى التعافي والاستقرار.[25]

لأول مرة، وبدءاً من العام (2020)، بدأت منظمة الهجرة الدولية التي تراقب وتتابع تَنامي مصفوفة النزوح الداخلي في العراق بسبب النزاعات المُسلحة، تُنتج مصفوفات رقمية وتقارير هجرة مُستقلة، خاصة بالنزوح على اساس التغيّر المُناخي وندرة المياه، وخصوصاً في مناطق وسط وجنوب العراق. وهكذا تأكد في العام (2019) نزوح (21.314) شخصاً من(9) محافظات وسطى وجنوبية بسبب شح المياه وارتفاع نسبة الملوحة وتفشي الأمراض المنقولة عبر المياه في (145) منطقة. وقبل ذلك، رُصد نزوح (20.000) شخص من التجمعات الزراعية في العام (2012). بيّنما أكدت منظمة اليونسكو أن أكثر من (100) ألف نسمة من سكان شمال العراق نزحوا عن قراهم بسبب النقص المائي الحاد بين عامي (2009و2005)، يستعد سكان عدة قرى في ديالى (الشمال الشرقي) للنزوح كذلك من أراضيهم التاريخية التي توارثوها عبر أجيال، بسبب شح المياه وموت المزروعات التي يقتاتون منها، ومثلهم سكان قرى أخرى في محافظة واسط حيث سيتركون الزراعة وتربية الجاموس، والحال نفسه بقرى أخرى في محافظتي ذي قار وميسان وتعد الأخيرة حتى الآن أكثر المناطق تضرراً بالجفاف، حيث سُجل فيها (58) منطقة تضرر ونزوح؛ ويشكو السكان - وهم خليط من فلاحين مستقرين بأراض زراعية وصيادو أسماك ومربو جاموس يعيشون في الأهوار- من تدني مستويات المياه التي تصل إليهم، فضلاً عن رداءتها.[26]

بتاريخ 14 / 11 / 2021 ، تم اجراء مسح لحركة النزوح من قبل المنظّمة الدولية للهجرة إذ لوحظَ أن 3.031 أسرة (18.186 فرداً) ما زالوا نازحين نتيجة لظروف الجفاف في خمس محافظات. من بينهم 1.955 (65 %) أسرة نازحة داخل الأقضية وتنتشر الأسَر النازحة عبر 122 موقعاً، معظمها (73 %) مواقع حضريّة. محافظة ذي قار، هي المحافظة الرئيسة للأسَر النازحة (1.510) تليها ميسان (728) ثم القادسية (245)

والبصرة(230). ويحتوي قضاء الشطرة في محافظة ذي قار على 1.374 أسرة نازحة بسبب الجفاف. أما الأقضية الأخرى ذات النزوح الكبير الناجم عن تغيّر المناخ فهي؛ الميمونة في محافظة ميسان (357 أسرة) وعفَج في محافظة القادسية (237 أسرة). تم تسجيل زيادة طفيفة بلغت 49 أسرة منذ أيلول (2021) . حيث تم تسجيل (2.982) أسرة نازحة. وسجلت محافظتا المثنى (66أسرة) والقادسية (37 أسرة) أكبر الزيادات بين شهري أيلول وتشرين الثاني. وفي تشرين الثاني (2021) ، لم يتم تسجيل أي أسرة نازحة بسبب الجفاف في محافظتي أربيل ونينوى. وتستضيف محافظة ذي قار أكبر عدد من الأسَر التي تعاني من النزوح الناجم عن تغيّر المناخ (1.100) تليها محافظة ميسان (728) وكربلاء (339) . وفي محافظة ذي قار، تشمل الأقضية التي تستضيف أعداداً كبيرة من الأسَر النازحة، قضاء الشطرة الذي يستضيف (990) أسرة، جميعهم نازحون داخل القضاء نفسه. وفي محافظة ميسان، تعيش معظم الأسَر(446) في قضاء العمارة، أكثر من ربعهم نازحون داخل القضاء نفسه (117 ، 27 ٪) . وفي محافظة كربلاء، كل الأسَر تقريباً (323) تعيش في كربلاء، (91%)منهم من قضاء الشطرة بمحافظة ذي قار (294).[27]

ثالثاً :العنف

تنطوي هذه الآثار على تحديات متعددة الأوجه للهشاشة، بل إنها قد تخلق الظروف التي تؤدي إلى الصراع والعنف. ووفقاً لتقرير التهديد الإيكولوجي لعام 2021 الذي نشره معهد الاقتصاديات والسلام، فإنه غالباً ما يوجد ترابط بين الضعف البيئي والهشاشة، إذ أن 16 من البلدان العشرين الأشد تأثراً بتغير المناخ، هي أيضاً الأكثر تأثراً بمخاطر الهشاشة. وبالتالي، فإن أكثر من نصف البلدان الأشد تأثراً بتغير المناخ تعاني في الوقت الحالي من نزاعات. وفي أوضاع الهشاشة هذه، قد يصبح التدهور البيئي عاملاً مُضاعِفاً للمخاطر، ويؤدي إلى اشتداد النزاعات الحالية، بل قد يصبح بمثابة السبب المباشر لنشوب نزاعات جديدة. وفي منطقة الشرق الأوسط الكبير ، أصبحت المياه ثاني أبرز أسباب الصراع، بعد الوقود الأحفوري والطاقة. وقد يؤدي هذا النزوح القسري إلى زعزعة المجتمعات، وخلق الظروف التي تُسبِّب نشوب النزاعات على الموارد والخدمات الشحيحة. ويمكن ملاحظة الأثر المحتمل لأنماط الهجرة هذه بوضوح في سوريا. فقد أدت حالات الجفاف الشديد إلى موجة هجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في أواسط العقد الأول من القرن الحالي، وهو ما يربطه كثيرٌ من المراقبين بالاضطرابات المدنية التي أفضت إلى اندلاع الحرب الأهلية في سوريا[28]. أما أبرز آثار تغير المناخ على المجتمع العراقي،التي ان أستمر تأثير هذا التغير قد يؤدي الى أضرار بالغة ، وهي:

1.الصراع القبلي: شح المياه في المحافظات الجنوبية ،مثل ميسان وذي قار والتكرار الجفاف ، هو بالفعل المحرك الرئيسي للصراع المحلي بين القبائل.

2.التغييرات في الموارد أو البنية التحتية المشتركة: غير متساوية يمكن أن يصبح توزيع الموارد المائية محركًا جديدًا الصراع مع تزايد ندرة المياه ،على سبيل المثال ، الماء التوزيع هو نقطة الخلاف بين المزارعين و سكان الأهوار ، حيث يتم استخدام حوالي(75%) من مياه العراق من قبل قطاع الزراعة للري وإنتاج الغذاء ، بينما يتم تخصيص (18%) للاستخدام الصناعي والبلدي والأهوار، والباقي مخصص لمزارع

الأسماك والثروة الحيوانية. وهذا يخلق تصورًا بأن المزارعين لديهم حصة غير متكافئة من موارد المياه ؛

3.استغل تنظيم داعش ندرة المياه وفقدان سبل العيش الزراعية ، ونشر شائعات عن تعمد سياسات المياه والزراعة لإلحاق الضرر بالمزارعين.

4.التوتر بين المحافظات: يضع الوضع المائي المتردي في العراق ضغطاً على قدرة سلطات المحافظات على خدمة سكانها ، مما يجعل تخصيص المياه قضية خلافية ، وغالباً ما تندلع الخلافات حول التخصيص والاستخدام العادل لموارد المياه بين حكومات الأقاليم وحكوماتهم.[29]

تزيد هذه الصعوبات البيئية مستويات الإجهاد الاجتماعي وتضع البلد بالفعل تحت الضغط، فهم يساهمون في الاضطرابات في المناطق الريفية النازحة من السكان ، ويزيدون من الطلب على تقديم الخدمات في المناطق الحضرية ، ويصعدون الغضب المحلي، يؤدي النمو في توافر الاجراء ذوي الأجور اليومية الذين لم يعد بإمكانهم العثور على عمل في الزراعة إلى زيادة المنافسة على العمل في قطاعات أخرى ، مثل البناء في المناطق الحضرية، وتسبب هذه المنافسة بدورها توتراً بين النازحين والمجتمعات المضيفة في عدد من المحافظات بما في ذلك كربلاء وصلاح الدين وديالى؛ في بعض المناطق ، أدت التوترات إلى نزاع مسلح ، كما هو الحال في أجزاء من ذي قار وميسان حول شط العرب الجنوبي؛ من المرجح أن تزداد النزاعات المحلية التي تحركها التوترات بين النازحين والمجتمعات المضيفة مع تصاعد تدفقات الهجرة ، مع استمرار النمو السكاني بلا هوادة ، وبينما تكافح السلطات العراقية لتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للحفاظ على سكانها الحضريين المتزايدين ، تشتد المنافسة على المساكن الحضرية المحدودة بسبب تدفقات الهجرة المحلية ، مما يعزز نمو الأحياء الفقيرة في المدن المتضررة .وفي الوقت نفسه ، غالبًا ما يكون هؤلاء المهاجرون بسبب المناخ مهمشين وفقراء، وتميل إلى التركز في أجزاء من المدينة فقيرة وغير آمنة ولديها أقل الخدمات؛ يؤثر النزوح الناجم عن المناخ أيضًا على المحافظات العراقية التي تم تحريرها من داعش ، مثل نينوى وكركوك ، ويقوض جهود الإنعاش في تلك المناطق .نزح بالفعل (1,2) مليون مدني عراقي داخليًا بسبب الصراع مع داعش ، وقد يعني تأثير تغير المناخ أنهم يظلون نازحين أو يجبرهم على الانتقال مرة أخرى، اعتبارًا من كانون الأول (ديسمبر) 2021 ، تُظهر السجلات أن (300) عائلة (حوالي 1800 فرد) عادت إلى نينوى بعد النزوح أثناء النزاع مع داعش قد أعيد تهجيرها بسبب الجفاف .كانت معظم هذه العائلات من المناطق الريفية الجنوبية بالمقاطعة ولم تتمكن من توفير الغذاء لمواشيها بسبب قلة هطول الأمطار.[30]

لقد شهدت بعض برامج وأنشطة العمل الاجتماعي في العراق خلال السنوات الماضية استجابة ملحوظة نتيجة لتعاظم المشكلات الاجتماعية وما أفرزته تحديات الإرهاب والعنف والنزوح، تتمثل في تنوع البرامج لمعالجة الفقر وتأمين الحماية الاجتماعية ومكافحة البطالة ما بين الضمان الاجتماعي والتدريب وتنمية الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية للأسر الأشد حاجة وللأطفال المعاقين وتأهيل المودعين ثقافياً وتربوياً من خلال تمكين العنصر البشري ودراسة الظواهر المتعلقة به والمعبرة عنه وبما يضمن استثماره على أحسن وجه في برامج وخطط التنمية.[31]

المبحث الرابع : معالجات للحد من آثار تغير المناخ في النزوح

لحماية النازحين داخليًا ومساعدتهم، وإيجاد حلول لإنهاء النزوح بفعل تغير المناخ، تتحمل الحكومات المسؤولية بشكل أساسي، ولا يمكن تحقيق ذلك بشكل فعال إلا بالآتي :

1.النهج الحكومي:

قيام الحكومات بدمج قضية النزوح في التخطيط للتنمية الوطنية والمحلية وإضفاء الطابع المؤسسي على نهج الحكومة بأكملها لضمان اتخاذ إجراءات شاملة ومنسقة من قبل جميع السلطات ذات الصلة بقضية النزوح؛ وفي الوقت ذاته، يتوجب على المجتمع الدولي إنشاء آليات تضمن الدعم التقني والمالي الذي يمكن التنبؤ به مسبقاً، وكذلك توفير الدعم لإيجاد فرص التعلم بين الأقران

2. نهج المجتمع بأسره:

يجب أن يُنظر إلى المجتمعات المعرضة لخطر النزوح والنازحين داخليًا والمجتمعات التي تستضيفهم على أنهم أشخاص يتمتعون بالحقوق والفاعلية والقدرة على العمل، لذا يجب أن تتجاوز مشاركتهم مجرد الاستشارة، فالتخطيط والعمل المبنية على قدرة المجتمع بأكمله، وكذلك المشاركة المنهجية للمجتمع المدني المحلي وقدرات القطاع الخاص، هي بمجموعها مفتاح النجاح، وينبغي أن يشمل هذا الاعتماد على المعارف التقليدية.

3. الاستعانة بدعم الأمم المتحدة:

لزيادة فعالية الدعم الدولي، يجب أن يكون هناك تحول جوهري من النهج الذي يغلب عليه الطابع الإنساني تجاه النزوح الداخلي إلى نهج موجه نحو التنمية في المقام الأول، وهذا يتطلب بالضرورة توضيح مسؤوليات الجهات الإنمائية الفاعلة ولضمان عمل تعاوني للأمم المتحدة لدعم الحكومات في منع النزوح وإدارته وحلّه.

4. تمويل يمكن التنبؤ به ويمكن الوصول إليه:

هناك حاجة إلى زيادة الدعم المالي بشكل كبير لأعمال المناخ ذات العلاقة بحالات النزوح، ويشمل ذلك تحسين وصول البلد المتضرر إلى صندوق المناخ الأخضر وآليات التمويل المماثلة[32].

ترك التغير المناخي آثاراً عميقة على العراق، لذا يجب اتخاذ تدابير للحد من آثاره، ومن خلال مراجعة الادبيات المحلية والدولية المتعلقة بموضوع البحث الحالي، للتوصل لوضع توصيات يمكن للجهات المختصة الأخذ بها :

أولاً: التوصيات

1. الاعتراف بأن تحسين بيئة الاستثمار هو مسؤولية المؤسسات المالية العراقية، تحتاج لوقت طويل الى جانب الصبر لجني ثمار هذا الاستثمار، وخلق هذه البيئة بشكل آمن في الاقتصاد الأخضر، هو القرار الحكيم لتخفيف تداعيات أزمة تغير المناخ في العراق، للتحول عن الوقود الاحفوري، نحو إمكانات الطاقة الخضراء المتاحة في العراق.

2. دور المؤسسات الحكومية في إيجاد آلية تنسيقية للحد من التوترات ولضمان التوزيع العادل للمياه، ذلك بسبب امدادات المياه التي لا تتناسب واحتياجات المجتمعات المحلية، مما يجعلها في تنافس من اجل الحصول على المياه يصل لحد النزاعات .
3. إعادة فتح ملف إدارة الموارد المائية أمر بالغ الأهمية فهي مسألة تمس جميع مجالات الحياة في المجتمع ، والقنوات الدبلوماسية التي تتجنب التصريحات والتهديدات ،هي الحل الأمثل للتعامل مع جيران العراق ، لتجنب الانزلاق الى حرب حول المياه، في وقت يعيش العراق طور التعافي من الحروب والصراعات و الاندماج مع المجتمع الدولي.
4. الخبراء والمسؤولين والباحثين مطلعين على مخاطر تغير المناخ في العراق، الا ان الجمهور يجب أن يطلع على التأثير المحتمل لهذا التغير وزيادة الوعي بهذه المخاطر من خلال تنظيم حملات التوعية المجتمعية ، أيضاً لتكون على أولوية جدول اعمال النخبة السياسية ، لحل هذه الأزمة التي تهدد استقرار المجتمع العراقي.
5 يحتاج كل شخص إلى اتخاذ خيارات أفضل وأكثر مسؤولية ، في عدم الهدر والنظر بالاستخدام المفرط في الزراعة والبستنة وتلويث الأنهار والجداول ،والاعتراف بمشاكل تلوث المياه وعدم الكفاءة في نظم المياه و معالجتها ،وتحديث محطات معالجة المياه ، وإصلاح البنية التحتية القديمة للمياه.

ثانياً: المقترحات :

1. ان يأخذ العراق بخطوة جداً ضرورية تتناسب مع احتياجات المرحلة الحالية في تقليل اعتماده على النفط التحرك نحو اقتصاد مرن للمناخ ، مع معالجة التكيف والعمل معًا من أجل الصالح العام.
2. تتوفر مصادر طبيعية للحصول على الطاقة تتمثل باستخدام الطاقة الشمسية ، الفعالة من حيث التكلفة والوفرة من أشعة الشمس والمصادر الطبيعة المتاحة ،سيساعد بالتأكيد على تقليل الانبعاثات السامة والتكلفة.
3. توعية المجتمع بخطورة التحديات التي تواجهها الحكومة العراقية للقيام بحملات من أجل البيئة ، وتشجيع إشراك الشباب الذين يشكلون أكثر من نصف سكان العراق في المسائل المتعلقة بالمناخ لضمان نجاح الجهود المبذولة.
4. تشجيع الزراعة التي تعتمد أساليب تقنية حديثة باستخدام المياه وترشيدها، واختيار أشجار تحافظ على تماسك التربة من الانجراف بسبب التصحر.

المصادر:

1. United Nations, What Is Climate Change? https://www.un.org/en/climatechange/what-is-climate-change
2. Environment and Climate Change Canada (ECCC),Climate change concepts. https://www.canada.ca/en/environment-climate-change/services/climate-change/canadian-centre-climate-services/basics/concepts.html
3. unocha, Internal Displacement, https://www.unocha.org

4. Inprol, Forced Displacement And Housing, Land, And Property Ownership Challenges In Postconflict And Reconstruction, February 2009 https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/02_internal_displacement_solomon.pdf
5. https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/climate-change.
6.العراق يدافع عن البيئة في مؤتمر الأطراف 27، مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي. https://iraq.un.org/ar/
7.Ghulam Isaczai ,Climate Change Is The Biggest Threat Iraq Has Ever Faced, But There Is Hope To Turn Things Around https://iraq.un.org/en/
8. Nasrat Adamo , Nadhir Al- Ansari, Climate Change Impacts: The Middle East and Iraq in Focus. https://iraqi-forum2014.com
9. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، اهداف التنمية المستدامة : إصلاحات جوهرية ،2017.
10. الاقتصاد العراقي يشهد تعافيا إلا أن تنويع أنشطته يبقى أولوية ملحة. https://www.albankaldawli.org/ar
11.https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27725.html
12.https://www.ifrc.org/ar/
13. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022) ، 2018.
14. منير مهملات ، علي أحمد ، معالجة حالة الهشاشة في العراق يتطلّب التصدي لتغير المناخ. https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/iraq-mitigating-fragility-means-addressing-climate-change
15.https://iraqdtm.iom.int/files/Climate/20211214406527_iom_DTM_Arb_ET_ClimateDisplacement_South_Nov_2021.pdf
16. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عاصفة العراق العاتية :أزمة مناخية وبيئية وسط الآثار التي خلّفتها الحرب https://www.icrc.org/ar/
17.Nussaibah Younis , Early warning: How Iraq can adapt to climate change, 19 July 2022. https://ecfr.eu/publication/early-warning-how-iraq-can-adapt-to-climate-change/
18.https://www.fmreview.org/ar/climate-crisis/bilak-kaelin
19. الوكالة الدولية للطاقة ، قطاع الطاقة في العراق : خارطة طريق لمستقبل أفضل ، الملخص التنفيذي ، 2019.

https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2019/04/983976553ar.pdf
20. وكالة الطاقة الدولية تحذر من عجز بأسواق النفط في النصف الثاني هذا العام.
https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas
21. خفض إنتاج النفط يفجر سجالا بين أوبك والطاقة الدولية ، 2023/4/27
https://middle-east-online.com-
22. مجموعة البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية: العراق، 2022..
23. سيبيل راكيل إرسوي، جوليا تيرابون-بفاف ، تغير المناخ، والطاقة والبيئة : التحول المستدام في نظام الطاقة العراقي " تطور في النموذج المرحلي" مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2021.
23.Sibel Raquel Ersoy, Julia Terrapon-Pfaff, Sustainable Transformationof Iraq's Energy System, Friedrich-Ebert-Stiftung,2021.
24. صفاء خلف، العراق: لا حياة لنا بدون ماء.
https://orientxxi.info/magazine/article5176
25.Undrr, Vulnerability.
https://www.preventionweb.net/understanding-disaster-risk/component-risk/vulnerability

الهوامش

1. United Nations, What Is Climate Change? https://www.un.org/en/climatechange/what-is-climate-change
2. Environment and Climate Change Canada (ECCC),Climate change concepts. https://www.canada.ca/en/

(*) وردت في البحث الحالي مفردات " الهجرة- المهاجرون – المهاجرون داخلياً " جميعها تعبر عن حركة السكان كنازحين داخلياً.

3. UNOCHA, Internal Displacement, https://www.unocha.org/es/themes/internal-displacement?gclid=Cj0KCQjwgLOiBhC7ARIsAIeetVC4E1eZgX2qHZ_t8pyTv0ZH57XxKByO6PYdB_-9Br-zivFIxnh6JrQaAhOrEALw_wcB
4. INPROL, Forced Displacement And Housing, Land, And Property Ownership Challenges In Postconflict And Reconstruction, February 2009,P1. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/02_internal_displacement_solomon.pdf
5. UNDRR, Vulnerability.

https://www.preventionweb.net/understanding-disaster-risk/component-risk/vulnerability

6. منظمة العفو الدولية، كيف يؤثر تغير المناخ في حقوق الإنسان؟ https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/climate-change/
7. العراق يدافع عن البيئة في مؤتمر الأطراف 27، مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي. https://iraq.un.org/ar/
8. Ghulam Isaczai ,Climate Change Is The Biggest Threat Iraq Has Ever Faced, But There Is Hope To Turn Things Around. https://iraq.un.org/en/ .
9. Nasrat Adamo , Nadhir Al- Ansari, Climate Change Impacts: The Middle East and Iraq in Focus. https://iraqi-forum2014.com/
10. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، اهداف التنمية المستدامة : إصلاحات جوهرية ،2017،ص6
11. الاقتصاد العراقي يشهد تعافيا إلا أن تنويع أنشطته يبقى أولوية ملحة. https://www.albankaldawli.org/ar/
12. الوكالة الدولية للطاقة ، قطاع الطاقة في العراق : خارطة طريق لمستقبل أفضل ، الملخص التنفيذي ، 2019،ص3

https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2019/04/983976553ar.pdf

13. مجموعة البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية : العراق ،2022،ص36
14. وكالة الطاقة الدولية تحذر من عجز بأسواق النفط في النصف الثاني هذا العام. https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/
15. مجموعة البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية: العراق، 2022، ص23.
16. سيبيل راكيل إرسوي، جوليا تيرابون-بفاف ، تغير المناخ، والطاقة والبيئة : التحول المستدام في نظام الطاقة العراقي " تطور في النموذج المرحلي" مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2021،،ص10ص23،ص24

(*) أعد النموذج المرحلي الأصلي بما يتوافق مع السياق الألماني، وهذا يعني أنه تضمن افتراضات خاصة بهذا السياق. لكن يختلف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولذا تم تكييف الافتراضات الأساسية في النموذج المرحلي لتناسب خصائص دول المنطقة. فقام (فيشيدك وآخرون) عام (2020) باستعراض أوجه الاختلاف والتعديلات التي أُدخلت على النموذج المرحلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي يشكل نقطة انطلاق لنقل النموذج الخاص بكل دولة. في العام 2018 ،تم تطبيق النموذج المرحلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حالة الأردن على سبيل الاستطلاع ، وتبين أن هذا النموذج كان أداة مفيدة لدعم النقاش حول الاستراتيجيات وصنع السياسات من أجل التحول في مجال الطاقة؛ وينطلق هذا النموذج

من النماذج المرحلية التي وضعها(فيشديك وآخرون2014 وهنينغ وآخرون 2015) لعملية تحول نظام الطاقة في ألمانيا.

فقد طور فريق هنينغ نموذجاً من أربع مراحل لتحويل نظام الطاقة في ألمانيا إلى نظام طاقة خال من الكربون وقائم على الطاقات المتجددة. ترتبط المراحل الأربع لهذه النماذج بالافتراضات الرئيسية المستخلصة من الخصائص الأساسية لمصادر الطاقة المتجددة، وهي تحمل التسميات التالية : "إطلاق الطاقة المتجددة" و "تكامل النظام" و "الطاقة المحولة إلى وقود/غاز" و "نحو مصادر متجددة بنسبة 100%."

للاطلاع أكثر يمكن مراجعة المصدر المذكور أنفاً.

17. سيبيل راكيل إرسوي، جوليا تيرابون-بفاف ، تغير المناخ، والطاقة والبيئة : التحول المستدام في نظام الطاقة العراقي " تطور في النموذج المرحلي" ، المصدر السابق.ص10

18. Sibel Raquel Ersoy, Julia Terrapon-Pfaff, Sustainable Transformationof Iraq's Energy System, Friedrich-Ebert-Stiftung,2021,P15.

19. مجموعة البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية : العراق ،المصدر السابق،ص39

20. https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27725.html

21. البرنامج العالمي لمواجهة تغير المناخ https://www.ifrc.org/ar

22. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022) ، 2018، ص15،ص136.

23. مجموعة البنك الدولي ، تقرير التنمية والمناخ: العراق، 2022،ص31،ص32.

24. منير مهملات ، علي أحمد ، معالجة حالة الهشاشة في العراق يتطلّب التصدي لتغير المناخ.
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/iraq-mitigating-fragility-means-addressing-climate-change

25. مجموعة البنك الدولي ، تقرير التنمية والمناخ: العراق، المصدر السابق، ص34.

26. منير مهملات ، علي أحمد ، معالجة حالة الهشاشة في العراق يتطلّب التصدي لتغير المناخ، المصدر السابق.

27. UNHCR, النزوح الناجم عن تغير المناخ والكوارث
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27725.html

28. مصفوفة تتبع الطوارئ: النزوح الناجم عن تغير المناخ – جنوب العراق
https://iraqdtm.iom.int/files/Climate/20211214406527_iom_DTM_Arb_ET_ClimateDisplacement_South_Nov_2021.pdf

29. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عاصفة العراق العاتية :أزمة مناخية وبيئية وسط الآثار التي خلّفتها الحرب
https://www.icrc.org/ar/

30. صفاء خلف، العراق: لا حياة لنا بدون ماء.
https://orientxxi.info/magazine/article5176

31. https://iraqdtm.iom.int/files/Climate/20211214406527_iom_DTM_Arb_ET_ClimateDisplacement_South_Nov_2021.pdf
32. منير مهملات ، علي أحمد ، معالجة حالة الهشاشة في العراق يتطلّب التصدي لتغير المناخ، المصدر السابق.
33. IOM Iraq , Migration, Environment And Climate Change In Iraq, 2022 ,P17.
34. Nussaibah Younis , Early warning: How Iraq can adapt to climate change, 19 July 2022.
https://ecfr.eu/publication/early-warning-how-iraq-can-adapt-to-climate-change/
35. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022) ، المصدر السابق، ص241.
36. نشرة الهجرة القسرية ،أزمة المناخ والنزوح – من مرحلة الالتزام إلى مرحلة العمل.
https://www.fmreview.org/ar/climate-crisis/bilak-kaelin